

Distr.: General
27 June 2006
Arabic
Original: French



تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم استجابة لطلب مجلس الأمن، الوارد في بيان رئيسه المؤرخ ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ (S/PRST/2001/25)، الذي طلب فيه أعضاء المجلس إلى مواصلة إبلاغهم بصفة منتظمة بما يجد بشأن الحالة السائدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وبأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويغطي هذا التقرير العادي الفترة من كانون الثاني/يناير حتى حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

ثانيا - الحالة السياسية

٢ - شهدت الحالة السياسية وقوع أزمات داخلية في صفوف العديد من التشكيلات السياسية الرئيسية، وانعقاد أعمال الدورة العادية الأولى للجمعية الوطنية لعام ٢٠٠٦ وظهور مبادرات لإحلال السلام والأمن.

٣ - ومنذ الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي جرت عام ٢٠٠٥، تشهد بعض الأحزاب السياسية أزمات في مجال القيادة وإعادة التأسيس. ويقوم مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى (المكتب)، في إطار ولايته وجهوده المعنية بالمصالحة، بتشجيع الأحزاب السياسية على الحوار وعلى المحافظة على وحدتها، بحكم ما لهذه الأحزاب من دور أساسي في تطوير وتعزيز الديمقراطية الهشة في أفريقيا الوسطى. كما تساعد هذه الأحزاب على مجابهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والإنسانية التي تواجهها جمهورية أفريقيا الوسطى.



٤ - وأثناء انعقاد دورة الجمعية الوطنية في الفترة من ١ آذار/مارس إلى ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٦، اعتمدت الجمعية مشاريع قوانين عديدة. ومن بين هذه المشاريع، مشروع قانون يجيز التصديق على البروتوكول الإضافي للمحكمة الجنائية الدولية ذي الصلة بالامتيازات والحصانات التي تمنح لأعضاء المحكمة في إقليم الدولة الطرف؛ ومشروع قانون يجيز التصديق على البروتوكول المتصل بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، وينص على إنشاء محكمة أفريقية لحقوق الإنسان والشعوب؛ ومشروع قانون يجيز التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بالجريمة المنظمة عبر الوطنية، ومشروع قانون يجيز التصديق على اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع ومكافحة الفساد واتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة الفساد؛ ومشروع قانون بتعديل المرسوم المتعلق بإنشاء وتنظيم وتسيير أعمال المجلس الأعلى للاتصالات.

٥ - كما اعتمدت الجمعية الوطنية مشروع القانون المتعلق بتنظيم وسير أعمال المجلس الوطني للوساطة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونظم مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى (المكتب)، تمهيدا للنظر في وثيقة المشروع هذه، ولفائدة أعضاء البرلمان، يوما للتفكير في دور وسيط الجمهورية، وهيكل المجلس الوطني للوساطة، وكذلك في طريقة تعيين أعضائه. ولقد أتاحت هذه العملية للأعضاء المنتخبين فرصة البت في الخلافات المتعلقة بهيكل وطريقة تعيين أعضاء المجلس الوطني.

٦ - وفي سياق المبادرات الوطنية من أجل السلام، قام فريق الحكماء، على إثر التعديلات المرتكبة في بانغي وفي المنطقة الشمالية من البلد، بتنظيم حملات توعية متنوعة، بالاشتراك مع المكتب، من أجل التخفيف من حدة التوتر وتهدة الأمور. وفي ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، نظمت نساء أفريقيا الوسطى مسيرة من أجل إعادة السلام والأمن إلى البلد. وقامت جمعيات الشباب كذلك بتنظيم مسيرة كبيرة من أجل إعادة السلام إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، وساعدها المكتب في ذلك. واغتنم رئيس الدولة هذه الفرصة من أجل الإعلان عن إجراء مباحثات وطنية مقبلة بشأن السلام والأمن. وأعربت الأحزاب السياسية المعارضة عن استعدادها للمشاركة في حوار سياسي قد تشارك فيه أيضا السلطات الحكومية والمعارضة المسلحة.

ثالثا - الحالة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية

٧ - تشهد الحالة الاجتماعية، منذ بداية السنة، إضرابات في قطاعات التعليم والصحة والعدل. وشهد النشاط الاقتصادي هدوءا نتيجة حملة أشياء، منها الارتفاع الشديد في أسعار النفط. واستقر نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عند ٢,٢ في المائة مقابل ١,٣ في المائة في

عام ٢٠٠٤. وتبين الاتجاهات الملحوظة أثناء الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠٠٦ حدوث ارتفاع في الإنتاج في قطاعات التصدير الرئيسية (الأخشاب والماس على وجه الخصوص)، وكذلك في قطاع الصناعة التحويلية. وبالمثل فقد ازدادت إيرادات الميزانية بنسبة ١٧ في المائة عن الهدف المحدد، نتيجة تحسن الإيرادات الضريبية الناجمة، إلى حد كبير، عن ارتفاع معدل ضريبة القيمة المضافة من نسبة ١٨ في المائة إلى ١٩ في المائة، وكذلك زيادة الضرائب على أسعار منتجات النفط.

٨ - وفي المقابل، فقد تجاوزت النفقات الحالية التوقعات، جراء زيادة المرتبات والأجور. وعلى أية حال، فإن حكومة أفريقيا الوسطى تتوقع زيادة في النمو بنسبة ٣ في المائة لعام ٢٠٠٦. إلا أن هذا الانتعاش سيظل رغم ذلك انتعاشاً طفيفاً إذ أن نمو الناتج المحلي الإجمالي سيظل يقوم على النفقات الحكومية وعلى تصدير الأخشاب والمعادن. ويجب متابعة وتعزيز الجهود التي تقوم بها سلطات أفريقيا الوسطى من أجل ترشيد المصروفات الحكومية وضبط النفقات.

٩ - وبفضل عملية "العد - الدفع" لأغراض الحصر السليم لموظفي الخدمة المدنية ولأغراض مراقبة المعاشات التقاعدية، تحقق تقدم ملحوظ. فقد ترتب على هذه العملية تحقيق وفورات لسداد المرتبات والمعاشات. ومع ذلك فإن هذه النتائج لم تكن كافية لسداد المتأخرات في مرتبات ومكافآت موظفي الدولة والعاملين بها.

١٠ - وينبغي تطبيق إصلاحات حيوية فيما يتعلق بالشفافية في مجال الإدارة الحكومية وإقامة العدل ومكافحة الفساد، من أجل التمكن من تقويم الشؤون المالية للدولة وتسوية الديون الخارجية واستئناف التعاون الدولي. وفي هذا الإطار، فإن التنفيذ المرضي للبرنامج الاقتصادي لعام ٢٠٠٦، الذي ساعد صندوق النقد الدولي في تنفيذه في إطار تقديم مساعدات عاجلة للبلدان الخارجة من الصراعات، ينبغي أن يتيح لجمهورية أفريقيا الوسطى التقدم صوب إبرام اتفاق في إطار مرفق الحد من الفقر وتحقيق النمو.

١١ - ولقد تدهورت الحالة الإنسانية خلال الأشهر الأخيرة ولا سيما في شمال غرب البلد حيث قام السكان المدنيون، ضحايا انعدام الأمن الناجم عن حركات التمرد المسلح، وهجمات قطاع الطرق والعمليات الانتقامية التي تقوم بها القوات المسلحة، بترك قراهم واللجوء إلى حقولهم أو إلى الغابات أو إلى تشاد. ويتعذر الاتصال بمؤلاء السكان لعدة أسباب، منها بعدهم عن مراكز تقديم الخدمات وعدم وجود سلطات مدنية في مناطقهم العديدة.

١٢ - وتشير تقديرات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات الدولية في جمهورية أفريقيا الوسطى، إلى أن هناك أكثر من ٣٠ ٠٠٠ شخص من مديريات باوا ومركوندا وباتانجافو وكابو، يحتاجون إلى مساعدات عاجلة في مجال العناية الصحية الأساسية والتغذية والمياه والإصحاح وكذلك إلى الحماية. ويلزم أيضا تقديم المساعدة لتوفير البذور اللازمة لزراعة الكفاف، نظرا لقرب موسم الأمطار، وهي فترة خالية من الحصاد بالمنطقة.

١٣ - ورغم انعدام الأمن في هذه المناطق، فقد تسنى تقديم مساعدات في مجال توفير العناية الصحية الأساسية والمواد الغذائية وغير الغذائية، للأهالي، بالاشتراك مع برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، عن طريق المنظمات غير الحكومية الدولية العاملة بمنطقة باوا ومركوندا، على الحدود مع تشاد. وتعد استجابة المجتمع الدولي التي لم تصل إلا إلى نسبة ١٧، ١٤ في المائة من الاحتياجات، استجابة غير كافية لا تسمح بالتصدي للأزمة الإنسانية الشديدة التي تتهدد جمهورية أفريقيا الوسطى. ويجري الآن تنقيح إجراء النداء الموحد لعام ٢٠٠٦، بغية الاستجابة بصورة أفضل لاحتياجات الأهالي ضحايا انعدام الأمن في الشمال.

١٤ - ولا يزال إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لجمهورية أفريقيا الوسطى، الذي يغطي الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦، الإطار الاستراتيجي المرجعي لتدخلات منظومة الأمم المتحدة. وقد شرع الفريق القطري كذلك، مع سلطات أفريقيا الوسطى، في أعمال التحضير والتحقق، لالتهاء من إعداد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لجمهورية أفريقيا الوسطى للفترة ٢٠٠٧-٢٠١١. وتشكل مسألة تعزيز الحكم الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان والإنعاش بعد انتهاء الصراع ومكافحة الفقر ومحاربة الفيروس/الإيدز المحاور الرئيسية للتعاون. وفي مجال الحكم ومنع الأزمات، تابع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنفيذ أنشطته المتعلقة بإعادة إدماج المحاربين السابقين، وذلك بالتعاون مع البنك الدولي.

١٥ - وواصلت ممثلة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تنفيذ أنشطتها المتعلقة بتسجيل اللاجئين في المناطق الحضرية في بانغي، وهؤلاء يصل عددهم إلى ١٣٤ ٥ لاجئا. ولقد أدى التوقيع على الاتفاق الثلاثي بشأن إعادة اللاجئين السودانيين إلى وطنهم في ١ شباط/فبراير ٢٠٠٦ بين جمهورية أفريقيا الوسطى والسودان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، إلى الشروع في عملية الإعادة هذه. وجرت إعادة ١١٥ ٢ لاجئا إلى أوطانهم مما مجموعه ١٢ ٠٠٠ لاجئ مقيم في مبوكي (جنوب شرق جمهورية أفريقيا

الوسطى). وفي ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، توقفت المفوضية عن تنفيذ عملياتها بسبب قرار الحكومة إغلاق الحدود مع السودان.

١٦ - وفي مجال الأمن الغذائي، تابع برنامج الأغذية العالمي تنفيذ أنشطته لتلبية الاحتياجات الغذائية لأشد السكان احتياجاً، ولا سيما النساء والأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وواصل البرنامج كذلك تنفيذ برامج التغذية المدرسية. وواصلت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة توزيع البذور والمعدات الزراعية على المنتجين المحتاجين وعملت على تنمية المساحات الصغيرة لإنتاج الخضروات بالمدارس. وقامت منظمة اليونيسيف بتعزيز أنشطتها المتعلقة بتحسين نوعية التعليم وتوسيع نطاق برنامج النجاة والتنمية لصغار الأطفال في أفريقيا الوسطى.

١٧ - وركزت منظمة الصحة العالمية تدخلاتها على تعزيز النظام الوطني للمعلومات الصحية ومراقبة الأوبئة. واشتركت مع صندوق الأمم المتحدة للسكان في تقديم المساعدة للأهالي ضحايا العنف الجنسي في أعقاب الصراعات وتقديم المساعدة لتوفير العناية العاجلة في مجال الولادة ورعاية المواليد الجدد. وكثفت منظومة الأمم المتحدة أعمالها في مجال الوقاية والعمل على إشراك الأهالي في مكافحة الفيروس/الإيدز. ونظراً لارتفاع معدل انتشار هذا المرض بجمهورية أفريقيا الوسطى فهي تحتل المرتبة الأولى بين بلدان وسط أفريقيا والمرتبة العاشرة على الصعيد العالمي. وتهدد هذه الحالة ظروف التنمية في هذا البلد تهديداً خطيراً.

رابعاً - حالة حقوق الإنسان

١٨ - تدهورت الحالة العامة لحقوق الإنسان تدهوراً ملحوظاً، منذ بداية السنة. فقد اتسمت بالعديد من التجاوزات وانتهاكات الحق في الحياة. وسُجل العديد من حالات الإعدام التعسفي والإعدام بإجراءات صورية وحالات التعذيب والمعاملة السيئة وغير الإنسانية والمهينة والاعتقالات والحبس التعسفي وتجاوز مدد التوقيف وتقييد حرية الحركة. ولقد شكل إعدام الرقيب سانزي في بداية السنة على يد عناصر من الحرس الرئاسي وعملية اغتيال عميد بلدية بوسانغوا التي أعلن المتمردون عن ارتكابها، وعملية اغتيال عميد مديرية كورون - موكو وابنه على يد أفراد مسلحين غير معروفين الهوية، وكذلك مقتل اثنين من الأطباء الوطنيين كانوا في مهمة رسمية في شمال البلد، أمثلة تعيسة على الانتهاكات المرتكبة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

١٩ - وفيما يتعلق على وجه الخصوص بمسألة "سانزي/كابيتا"، يجدر التذكير بأن الرقيب سانزي قتل النقيب يانجو كابيتا، ليلة ٢ إلى ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، في حي

بوي - رابي في المنطقة الرابعة في بانغي، كرد فعل على زيارة قام بها النقيب ورجاله لمحل إقامة الرقيب سانزي، على إثر شجار دار في إحدى الحانات. واقتيد الرقيب سانزي، بعد تلك الحادثة، إلى مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى حيث أمضى الليلة. وسُلم الرقيب، بناء على طلب من المدعي العام للجمهورية، صباح اليوم التالي إلى ضابط من ضباط الشرطة القضائية كلفه المدعي العام بمتابعة الإجراءات القضائية.

٢٠ - وأكد المدعي العام للجمهورية وضابط الشرطة القضائية لمكتب الأمم المتحدة لدعم السلام في أفريقيا الوسطى (المكتب) أنهما يضمنان حماية الرقيب إلى حين محاكمته. وبعد استجواب الرقيب بواسطة ضابط الشرطة القضائية أودع في الحبس بقسم البحث والتحقيق التابع للدرك الوطني. وقامت عناصر من الحرس الرئاسي، مقربة من النقيب يانجو كابيتا، بإخراج الرقيب من قسم الدرك وإعدامه بإجراءات صورية. ولقد أُبلغ المكتب بأنه تجري متابعة التحقيق الذي طلبته الحكومة وكُلف به المدير العام لهيئة الدرك.

٢١ - وواصل قسم حقوق الإنسان متابعة تنفيذ أنشطته عن طريق المشاركة في حلقة دراسية تناولت تقرير الدراسة المعنية بالثقيف بشأن المواطنة والسلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وجرى تنظيمها في ١٤ و ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٦. وشدد المشاركون على التوصية بجملة أمور ومنها أن تضيفي الحكومة أولوية على التثقيف في مجال حقوق الإنسان والمواطنة والسلام، وإدراج مواد للتوعية بحقوق الإنسان ضمن البرامج المدرسية. ولقد نظمت فروع حقوق الإنسان التابعة للمكتب والمتواجدة في بوار (٤٥٠ كيلومترا شمال غرب بانغي) وفي بوسانغوا (٣٠٥ كيلومترات شمال بانغي) أنشطة في مُدن المقاطعة، وحلقات عمل بشأن "الحقوق المدنية والسياسية" و "حقوق المرأة" و "حقوق الطفل" و "المرأة وسلطة اتخاذ القرار". وستمثل لا مركزية أنشطة قسم حقوق الإنسان التابع للمكتب خلال الأسابيع المقبلة في افتتاح فرع إقليمي ثالث لحقوق الإنسان في بامباري.

٢٢ - وتابعت "وحدة المعلومات" التابعة للمكتب تنفيذ أنشطتها المتعلقة بالثقيف وتعميم ونشر المعلومات المتصلة بأنشطة المكتب. ونظمت برامج إذاعية بشأن حقوق الإنسان ومثل السلام. وفي إطار أنشطة المكتب الرامية إلى احترام حقوق الإنسان وتوطيد مناخ السلام، نظمت الوحدة مؤتمرات ومناظرات فضلا عن بعض حملات التوعية في بانغي وفي مدن المقاطعة، بشأن موضوع "أهالي أفريقيا الوسطى يريدون السلام". وتابعت الوحدة تنفيذ أنشطتها المتعلقة بتعزيز قدرات العاملين بوسائل الإعلام، الرسمية منها والخاصة.

خامسا - الحالة على الصعيدين العسكري والأمني

٢٣ - لا تزال الحالة الأمنية غير مستقرة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتبعث على القلق. ورغم أعمال السطو الليلي، يبدو أن بانغي تتمتع ببعض الهدوء نتيجة الدوريات التي تنظمها "القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى"، وتساعد في ذلك عناصر من القوة المتعددة الجنسيات التابعة "للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا". وفي المناطق الداخلية، وعلى وجه الخصوص بالشمال، يقوم قطاع الطرق والعصابات المسلحة والمتمردون الذين يرغبون في زعزعة الاستقرار، بارتكاب تعديات ضد السكان المدنيين، مما يهدد أمنهم.

٢٤ - وفي كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير الماضيين، شهدت منطقة باوا (٥٠٠ كيلومتر شمال بانغي) مناوشات بين عناصر من "القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى" وأشخاص مسلحين غير معروفين الهوية. واستهدف المهاجمون مصالح حكومية: مركز الشرطة وكتيبة الدرك والقاعدة العسكرية. وأسفر الهجوم المضاد الذي شنته القوات النظامية عن العديد من التعديات، مما أجبر السكان على هجر قراهم.

٢٥ - وتجاهه حكومة أفريقيا الوسطى تمردا مسلحا، في شمال البلد. ويهدف هذا التمرد إلى الإطاحة بنظام الرئيس فرانسوا بوزيزي. وتتكون حركة التمرد من أربع مجموعات مسلحة هي: اتحاد القوات الجمهورية للنقيب فلوريون نجادر، وهو ضابط سابق بالقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى؛ وجيش إعادة الجمهورية والديمقراطية الذي ينطق باسمه النقيب لارما، وهو جندي هارب من القوات المسلحة، أعتقل مؤخرا في بانغي؛ والحركة الوطنية لإعادة جمهورية أفريقيا الوسطى ويتزعمها ستيف جيري الذي أعلن مسؤوليته عن اغتيال عميد بلدية بوسانغو، والجهة الديمقراطية لشعب جنوب أفريقيا الوسطى ويتزعمها عبد اللاي مسكين، وهو جندي سابق تابع للرئيس السابق أنجي فيليكس باتاسي، وكان يعتبر مقربا من جيش إعادة الجمهورية والديمقراطية الذي يتزعمه النقيب لارما.

٢٦ - وليس معروفا على وجه التحديد عدد أفراد هذه الحركات المختلفة وموارد تمويلها والدعم السياسي الذي تستند إليه، وكذلك قواعدها. ولقد أدت المبادرة الثلاثية المشتركة بين جمهورية أفريقيا الوسطى والكاميرون وتشاد، التي أجازت منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ للجيش النظامية للبلدان الثلاثة مطاردة الجماعات المسلحة وقطاع الطرق الذين يهددون استقرارها على طول الحدود المشتركة، إلى صعوبة استمرار وتمركز هذه الجماعات في أراضي البلدان الثلاثة أو استخدام أراضي هذه البلدان كقواعد خلفية لقواتها.

سادسا - الحالة دون الإقليمية

٢٧ - يمر المتمردون المعادون لنظام الرئيس ديبي إتنو، منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، عن طريق شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى لمهاجمة قوات الجيش الوطني التشادي. وفي ٢٥ و ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، نقلت طائرة من طراز أنطونوف ٣٥، رجالا مسلحين ومواد ومعدات عسكرية إلى منطقة ترينجولو في أفريقيا الوسطى (بالشمال الشرقي من البلد)، منتهكة بذلك سلامة أراضي الجمهورية. وشجبت حكومة أفريقيا الوسطى بشدة أعمال التسلل المتكررة وأغلقت حدودها مع السودان. ويبدو مع ذلك أن الأفراد المسلحين قد استقروا في شمال شرق الجمهورية.

٢٨ - ولا تزال الحالة الأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى غير مستتبّة على الإطلاق ويُعزى ذلك في بعض الأحيان إلى نفس الحالة السائدة في جارتها تشاد والسودان. وفي الواقع، فإن جمهورية أفريقيا الوسطى هي ضحية التوتر القائم بين تشاد والسودان حيث يتهم كل منهما الآخر بدعم المتمردين المعادين للنظام القائم به، وعدم احترام اتفاقات طرابلس التي وقعها الزعيمان في ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦ لمنع تقديم الدعم إلى المتمردين. وتؤدي حالة انعدام الثقة والشك لدى كل منهما إلى انتشار الأسلحة في المنطقة دون الإقليمية، ولا سيما في شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى، وهي منطقة ليس بمقدور القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى السيطرة عليها، جراء نقص الأفراد واللوجستيات اللازمة. وهي تسوغ قلق حكومة أفريقيا الوسطى التي تطلب العون من شركائها، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، لمساعدتها في الأنشطة الرامية إلى تشجيع عودة اللاجئين وكذلك إلى الشروع في أنشطة الإنتاج في هذا الجزء من الإقليم الوطني. وينبغي كذلك النظر في اعتماد نهج دون إقليمي من أجل استقرار الأحوال في جمهورية أفريقيا الوسطى، إلى حين إعادة الهيكلة الفعلية للقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى وزيادة قدراتها بغية مساعدة أهالي البلد على تعزيز السيطرة على كامل الإقليم الوطني.

٢٩ - وتسير إعادة هيكلة القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى بشكل بطيء. ورغم تشكيل ثلاث كتائب وكتيبة رابعة يجري تشكيلها الآن، فليس بمقدور القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى إحلال الأمن بالإقليم الوطني، حتى في وجود المساعدة التي تقدمها الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا. ولقد شارك الفريق العسكري التابع للمكتب في حلقات العمل المعنية بالتأهيل. ويواصل قسم الشرطة المدنية متابعة الحالة الأمنية في البلد، في بانغي وفي المقاطعات. وشرع القسم في أعمال تقييم ومتابعة لضباط الشرطة القضائية الذين تم تأهيلهم مؤخرا بواسطة المديرية العامة لشرطة وسط أفريقيا بالمشاركة مع المكتب وتعاون

تقني فرنسي. وهو يشارك حاليا في أعمال اللجنة الفنية المكلفة بإعداد مشروع برنامج لإعادة هيكلة الشرطة في أفريقيا الوسطى، وقد نظم سلسلة من دورات التأهيل للشرطة وللدرك الوطني ولا سيما دورة لحفظ الأمن والنظام لصالح ٦١ فردا من أفراد الشرطة، ودورة أخرى لتأهيل ٤٣ ضابطا من ضباط الشرطة القضائية.

سابعاً - ملاحظات

٣٠ - تعرض الاستقرار النسبي الذي كان سائدا في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ صدور تقرير الأخير لخطر كبير بفعل ظهور حركات تمرد في الشمال والحالة في تشاد والتوترات القائمة بين هذا البلد والسودان. وقد يتحول الملتقى الحدودي الواقع بين هذه البلدان الثلاثة، على وجه السرعة، إلى منطقة للاضطرابات من شأنها اجتذاب المزيد من الجماعات المسلحة وجماعات المرتزقة والمتمردين المستعدة للمشاركة في أي أعمال ترزعزع استقرار بلدان المنطقة دون الإقليمية. وبوصف القوة المتعددة الجنسيات التابعة للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا قوة دون إقليمية، فهي تواصل القيام بدور هام في تأمين البلد. وأشيد أيضا بتوصية المفوضية الأوروبية إلى الاتحاد الأوروبي بمواصلة تمويل القوة المتعددة الجنسيات التابعة للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا إلى غاية ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وأدعو الشركاء الآخرين إلى دعم هذه القوة لتعزيز قوامها من أجل مساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى على مواجهة حالة انعدام الأمن في البلد.

٣١ - ورغم أن مسؤولية تحقيق استقرار جمهورية أفريقيا الوسطى تقع بالدرجة الأولى على عاتق سلطات هذا البلد، فإنه يبدو أن اعتماد نهج دون إقليمي أمر مهم بالنظر إلى الحالة السائدة حاليا على طول حدود جمهورية أفريقيا الوسطى. ويُتوقع أن يشمل هذا النهج، في أحسن التقديرات، جميع دول المنطقة دون الإقليمية لوسط أفريقيا، وعلى أقل تقدير، البلدان المجاورة لجمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك تشاد. ولذلك، من المهم أن أوصل، من خلال ممثلي الخاص، الاتصالات مع قادة المنطقة دون الإقليمية، لمساعدتهم على تحقيق استقرار منطقتهم على نحو مستدام، بمساعدة المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، أدعو المجتمع الدولي إلى تكثيف جهوده بهدف تحقيق تأمين فعلي للحدود، لا سيما بين تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والسودان، من أجل ردع أي تمرکز مؤقت أو دائم للحركات المسلحة في هذه البلدان لأنها تشكل خطرا على الشعوب الأصلية واللاجئين والمشردين. ولا تشكل حركات الجماعات المسلحة في شمال جمهورية أفريقيا الوسطى خطرا كبيرا على استقرار هذا البلد فحسب بل أيضا على جميع جيرانه.

٣٢ - وبغية إرساء السلم الأهلي والديمقراطية في جمهورية أفريقيا الوسطى على أسس متينة تتمثل في الوحدة والمصالحة الوطنيتين، من المهم أن تدخل السلطات الحكومية في حوار دائم مع جميع العناصر الفاعلة في الحياة الاجتماعية السياسية الوطنية. وستيسر هذه المبادرة البحث عن حلول مناسبة وتوافقية وسريعة للمشاكل ذات الأهمية الوطنية التي قد تواجهها دولة أفريقيا الوسطى. ومن هذا المنطلق، أشجع الرئيس بوزيزي على العمل على إقامة العدل واحترام دولة القانون التي تظل دعامة أساسية للسلام. وأدعوه إلى تسليط الضوء على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت خلال الأشهر الأخيرة في بلده وإلى وضع حد للإفلات من العقاب بمحاكمة مرتكبي هذه الانتهاكات.

٣٣ - وما زالت جمهورية أفريقيا الوسطى تعاني من آثار أزمتها السياسية العسكرية وعدم إنتاجية مؤسساتها وضعف قطاعها الخاص. ولذلك، أشجع شركاءها الثنائيين والدوليين على مواصلة ما يقدمونه من دعم لسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى من أجل تطهير المالية العامة وتحسين الإدارة بغية تيسير عقد اتفاق في أقرب وقت ممكن مع المؤسسات المالية الدولية في إطار مرفق الحد من الفقر وتحقيق النمو.

٣٤ - وأغتنم هذه الفرصة لأشيد مرة أخرى بالجهود التي ما فتئت تبذلها الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا لدعم سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى منذ نهاية العملية الانتخابية. وأحيي أيضا مختلف وحدات القوة المتعددة الجنسيات التابعة للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا التي لا تدخر جهدا لمساندة القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى في مهامها الرامية إلى ضمان الأمن وصون السلم في هذا البلد.

٣٥ - وأود في النهاية أن أوجه تحية خالصة إلى ممثلي الخاص، الفريق أول لامين سيسسي، وأيضا إلى موظفي منظومة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى لما أبدوه من تفان وشجاعة في أداء مهامهم خلال هذه الفترة الصعبة والعصيبة بشكل خاص.